" واقع التنمية الاجتماعية الاقتصادية للمرأة في المجتمع الجزائري

دراسة سسيولوجية إحصائية "

د/سعداوي زهرة /جامعة حسيبة بن بوعلي /شلف

مخلص

هذه المشاركة العلمية هي عبارة عن قراءة إحصائية لواقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في المجتمع الجزائري وذلك من خلال التركيز على بعض المؤشرات مثل واقع التكوين المهني والتعليم للمرأة ثم تقييم حالة العمل النسوي وكذا خصائصه ومميزاته مع تعقيب وتحليل سسيولوجي لهذه المؤشرات.

Abstract

This scientific participation is a statistical read of reality social and economic development of women in Algerian society and by focusing on certain indicators, such as the reality of vocational education and training for women and then assess the situation of women's work as well as the characteristics and advantages with commentary and analysis sociologycal of these indicators.

مقدمة

إنّ عمل المرأة ليس ظاهرة إجتماعية جديدة ،فالمرأة منذ أزل التاريخ وهي تعمل في المزارع والحقول ،هذا بالإضافة إلى مختلف التغيّرات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية التي مرّت بها معظم المجتمعات البشريّة مكّنت المرأة من رفع مكانتها في المشاركة الإقتصادية ولقد كان لتعلمها الأثر الكبير في فسح فرص العمل أمامها فعملت في مختلف القطاعات الإقتصادية.

وقد أصبح عملها ضروريا اليوم لأنّ حرمان نصف المجتمع من العمل وبالتالي جعلها غير منتجة ومستهلكة فقط معناه شلّ الإقتصاد الوطني وعرقلة نموّه فالفرد يجب أن يكون منتجا قبل أن يكون مستهلكا ،فإذا لم تكن المرأة منتجة معناه بالضرورة أن الإنتاج المحلي سيتعثر ولا يسدّ بالتالي متطلبات الحياة الماشة وغيرها وبالتالي يصبح موضوع اللجوء إلى الاستيراد لأبسط السلع حتميا. بالإضافة إلى أنّ عملها يفسح المجال لها لان تتطور فكريا وثقافيا وإجتماعيا وسياسيا ،وهذا يعني أنّها ستؤدي دورها كاملا في الإجتماعيةوالإقتصادية

والسياسية ويبقى القول بأن المرأة ستنافس الرجل في عمله وسيكون سببا من أسباب البطالة في منافستها لعمل الرجل أسطورة دحضها الواقع في العديد من بلدان العالم كما أنّ الرأي القائل بأنّ عمل المرأة في الميدان الصناعي أو الزراعي يؤثر على أنوثتها دحضه أيضا واقع الحياة ،وخاصة أننا اليوم نعيش عصر التكنولوجيا ، والملاحظ قي قضية عمل المرأة وتطوره تصدّر الدول الأروبية والغربية عامة قائمة الدول

التي ترتفع فيها سبة النساء العاملات فالمرأة الغربية أسبق من غيرها في بدأ حياة الكفاح لنيل الحقوق،وكان لإنتشار المذهب الإنساني الذي تمخض عنه عصر الثورات أثرا كبيرا في نمو الشعور بالشخصية وتقرير الحقوق الإنسانية وإلغاء الرق والامتيازات الطبقية وفي القضاء على الأراء والنظريات العقيمة المناداة بعدم المساواة بين المرأة والرجل والعاملة على إتساع الهوة بينهما في الاختصاص والاستعداد ،وقد كان لهذه الصيحة أثرا كبيرا في إعطاء العناية والإهتمام بتعليم وتربية المرأة وبالتالي دفعها لسوق العمل الذي تظل فيه المرأة إلى غاية يومنا هذا تعاني من التمييز وعدم المساواة بينها وبين الرجل في مختلف القطاعات ويتفاوت هذا التمييز من بلد لآخر ،فلا زال عمل المرأة على النطاق العالمي دون المستوى بكثير .ومازال ضعيفاوهشا إذا ماتحدثنا عن المجتمعات العربية وذلك لسيطرة وتغلب القيم والتقاليد على الحياة الإجتماعية والثقافية رغم إنتشار التعليم ووصول المرأة إلى أعلى المستويات وتفوقها أحيانا كثيرة على الرجل إلاّ أنّ عملها يظل محدودا وغير مرغوب فيه أحيانا كثيرة .

والمقال الآتي يبيّن لنا حقائق ووقائع كثيرة حول مسار المرأة الجزائرية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: واقع التكوين والتعليم المهني للمرأة الجزائرية

1- الوضعية التعليمية للمرأة وتطورها:

إمتنع غالبية الناس في الجزائر عن إرسال بناتهم إلى المدارس في عهد الإستعمار،لأنها كانت تمنع تدريس اللغة العربية إلى جانب عدم وجود مدارس في الريف وجعل الأولوية للأولاد وكل ذلك قد أسهم في تأخر إلتحاق البنات بالمدارس(1) حيث قدرت بعض الإحصائيات أن نسبة الأمية بين النساء بلغت 94% عام 1954, (2)

وهو عدد مخيف جدا مما أفرز وضعية حرجة وتركة ثقيلة خلفها الإستعمار،لهذا عمدت الجزائر بعد الإستقلال لتسطير برنامج تعليمي يشمل الذكور والإناث معا وقد عملت الحكومة الجزائرية على تحديد سن التمدرس الإلزامي ،كما كان الهدف من مجانية التعليم هو إعطاء فرصا أكثر للعائلات لإرسال أبنائها وخاصة البنات إلى المدارس لأنه لا يمكن تصور مجتمع متطور ونصفه الثاني أمّي وجاهل وبفضل سياسة التمدرس التي إنتهجتها الجزائر لاقتناعها بأنها الوسيلة الوحيدة للتطور والخروج من التخلف وصلت إلى نتائج مرضية في مجال التعليم ومحو الأمية حيث يلاحظ أن الأمية بقيت منحصرة عند الفئة المسنة وأيضا النساء

بنسبة 40% والرجال بنسبة 23% وهذا سنة 1998 ولعل قراءة الجدول الآتي يوضح التطور الحاصل في مجال التعليم بداية من 1966 إلى 2002(3) ولعل قراءة الجدول الآتي يوضح التطور الحاصل في مجال التعليم بداية من 1966 إلى 2002

جدول يمثل تطور معدل التمدرس من 1966 إلى 2002م للفئة المتراوحة سنها 6- 15 سنة

السنوات	ذكور	إناث	المموع	الفارق بين الذكور والإناث
1966	56,8	36,9	47,2	19;9
1977	80,8	59,6	70,4	21,2
1987	87,_8	71;6	79,9	16,2
1998	85,3	80,7	83,1	4,6
2000	92,8	88	90,5	4,8

2002	94,5	90,9	92,8	3,6

من خلال القراءة المتأنية للجدول يتضح تسجيل نسبة تمدرس إجمالية عند الأطفال الذين يتراوح سنهم بين 6 و15 سنة وثبة هامة خلال الفترة 1966- 2002 إذ أنتقلت من 47,2% إلى 92,8 أي بفارق 45,6 نقطة وتتميز نسبة تمدرس البنات خلال هذه الفترة بتطور أسرع إذ إنتقلت النسبة من36,9% إلى 90,9% أي تحسن في الفارق ب54 نقطة مقابل 37,7 نقطة فقط عند الذكور. تقليص في الفوارق بين الذكور والإناث إذ بلغ هذا الفارق سنة 2002 حوالي 3,6 بينما كان في 1966 يقدر بحوالي 20 %.

ونلاحظ أيضا مستوى تمدرس أضعف عند البنات وهذا يمكن إرجاعه إلى المجتمع الذي يفضل تعليم الذكور على الإناث كجزء من التمييز الذي يعطي للذكور والاهتمام بهم على إعتبار أنهمّ مستقبل العائلة أي هذا الإختلاف قد يرجع لعوامل ثقافية إجتماعية كما يعتقد فاروق بن عطية(4)

بالإضافة إلى أن المدن الصغرى والقرى كانت دائما ترى أنّه من الضروري المحافظة على الصورة التقليدية للبنت وهي تربيتها وتأهيلها للزواج.

لكن تميّز النظام التربوي بمردود داخلي ضعيف يظهر أكثر من خلال إرتفاع عدد التلاميذ المعيدين للسنة الدراسية وكذا الذين تم إقصائهم من المدرسة والراسبين في مختلف الإمتحانات غيّر موازين الكفة وبالتالي سجلت البنات نجاحا أكثرمن الذكور في الدراسة على جميع المستويات وينعكس ذلك في إرتفاع بالغ لنسبة البنات في الثانوي والتعليم العالي وهو ما يوضحه الجداول الآتية:

جدول يمثل نسب النجاح في شهادة التعليم المتوسط(5)

السنة	1999	2002	فارق 2002/99
نسبة النجاح الإجمالية	%33.1	%38.8	+5.7
ذكور	%30	%35	+5
إناث	%36.2	%42.4	+6 ,2
فارق بنات /بنين	%6.2	%7.4	_

جدول يمثل تطور نسب النجاح في شهادة البكالوريا:(6)

النسبة	1997	2002	2004	فارق 97/02	فارق 04/02
نسبة النجاح الإجمالية	26 .9	33,1	42,5	+ 6,2	+9,4
ذكور	26. 4	32, 3	36,4	+5,9	+4,1
إناث	27,3	33,6	44,5	3,3	+10,9
فارق بنات/بنين	0 ,9	1,3	8,1	_	_

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة عدد البنات في شهادة البكالوريا تمثل 44 % سنة 2004 مقابل27.3 % في سنة1997 أي بفارق 10 نقاط بينما تمثل هذه النسبة عند الذكور من26,4 %

إلى36,4 % أي بفارق10 نقاط وفي سنة 2004 بلغت نسبة النجاح في شهادة البكالوريا عند البنات 44,5 % بينما لم يتحصل الذكور إلا على نسبة36,4 % وهكذا يبدو

أنّ الفتيات قد رفعن التحدي الإجتماعي بالإضافة إلى أنّه كلما إرتفعت المرأة في المستوى التعليمي تكون أكثر وعيا بوضعها مما يؤدي بها إلى المطالبة بالإستقلالية ورفض التبعية حيث يعتبر التعليم والمدرسة المجال الوحيد لإثبات وجودها.

أمّا بالنسبة لمرحلة التكوين والتعليم العالي فتدل الوضعية الحالية للمجتمع على التغيير الكبير في مجال مزاولة الفتيات لدراسات عليا رغم قطعها مسافات مئات الكيلومترات والسكن في

الأحياء الجامعية،التي تكون مختلطة في بعض الأحيان وحسب تحقيق وزارة التعليم العالي

يرفض الأولياء وخاصة منهم الأمهات (بنسبة96%)تزويج بناتهم عند بلوغهم سن 18

حيث تود الأمهات (79%منهنّ)أن تلتحق بناتهنّ بالجامعة وأغلبية الأمهات (85%) تودّ

منح نفس المستوى الدراسي للإناث والذكور لأنهنّ لاتودنّ أن تعرف بناتهنّ نفس مصير الأمهات ،لذا يوافق العديد من الأولياء بل يشجعون بناتهم على التنقل من مكان الإقامة البعيدة إلى المدن الجامعية .

أما الحديث عن تطور عدد الطالبات المسجلات حسب الفروع في الجامعات فنبينه في الجدول التالي

جدول توزيع الطلبة حسب الفروع والجنس المسجلين في مرحلة التدرج (7)

1991_1990			2003-2002			معدل الزيادة السنوية%	
المجموع	الإناث	حصة الإناث	المجموع	الإناث	حصة الإناث%	المجموع	الإناث

					%			
العلوم التكنولوجية والعلوم الدقيقة	33 ,628	10,050	29 ,9	41,914	14,279	34,1	0,8	3
التكنولوجيا	44,584	13,183	29,9	86,978	28,718	33	5,7	6,7
العلوم الدقيقة	8,412	3,775	44,9	9,633	5,722	59,4	1,1	3,5
العاوم التطبيقية	4 ,177	_	_	914	267	29,2	11,9 -	_
علوم الطبيعة والأرض	16,803	8,916	53,1	42,923	28,162	65 ,6	8,1	10,1
العلوم الطبية	24,838	11,774	47,4	44,674	26,331	58,9	5	6,9
العلوم البيطرية	4,916	1,612	32,8	4,827	2,045	42,4	0,2 -	2
العلوم الاقتصادية	17,846	6,132	34,4	119001	60960	51,2	17,1	21,1
العلوم الإجتماعيةا	13,906	7,209	51,8	52,447	3,277	6,3	12	6,4 -
العلوم السياسية و الإقتصادية	2,174	918	42,2	15,377	9,142	59,5	17,7	21,1
العلوم القانونية	11,247	4,264	37,9	96,334	59,596	61,9	20	25
اللغات والآداب	15,027	10,129	67,4	74,971	58,934	78,6	14,3	15,8
المجموع	197,560	77,962	39,5	589,993	326933	55,4	9,5	12,7

من الملاحظ أنّ الطالبات تدرس جميع التخصصات وفي فرع التكنولوجيا حتى وإن كانت حصة الطالبات ضعيفة بنسبة 33 % تضاعف عددهنّ بالضعفين خلال 12 سنة الأخيرة وفي فرع العلوم التطبيقية بلغت حصة الطالبات 29,2% سنة2003 بينما لم توجد أية طالبة مسجلة خلال 1990، من جهة أخرى إنتقلت نسبة الطالبات في فرع العلوم الدقيقة من 44,9 إلى 59,4 خلال نفس الفترة أي بزيادة 14,5نقطة.

ومن الملاحظ إقبال الطالبات على الفروع التكنولوجية التي كانت حكرا على فئة الذكور سابقا ويمكن تفسير هذا الإقبال بالحركية الجديدة للمهن كالإعلام الآلي والإلكترونيك وتعتبر العلوم الطبية من الفروع المفضلة لدى الطالبات لسنة2000 حيث تمثل نسبتها 58,9 % من إجمالي طلبة هذا الفرع ،ومقارنة بسنة 1990عرفت زيادة قدرها 11,5 نقطة بنسبة 47,4 وتعتبر الفتيات أكثر عدد في هذا التخصص نظرا للنتائج الجيدة المحصل عليها في شهادة البكالوريا ،واعتبرت العلوم الطبية دوما قطاعا مغريا لأسباب إجتماعية وعملية ،ونظرة أفضل للمجتمع والأسرة ،وتسمح هذه المهنة التوفيق بين الحياة المهنية والعائلية (العمل نصف يوم،وإمكانية فتح عيادة خاصة) من جهة أخرى نلاحظ مشاركة كبيرة للفتيات في العلوم الإجتماعية والإنسانية واللغات الأجنبية ،فمن بين326,930 طالبا يتمركز68 % منهنّ في 5 فروع .وخلال الفترة الممتدة بين 1990و2003 ومن أهم نسب الزيادة المسجلة يحتل فرع العلوم القانونية الصدارة بنسبة 25% سنويا في حين يقدر معدل الزيادة السنوية لفرع العلوم الاقتصادية والسياسية والإعلام ب 21%وفي هذه الفروع تضاعف عدد الطالبات ب14مرة في العلوم القانونية و10مرات في العلوم السياسية والإعلام و9.9 مرة في العلوم الإقتصاديةو5.8 مرة في الآداب واللغات الحية.

وبالتركيز على المعطيات المتوفرة يصعب تحديد الدوافع التي تساعد على إختيار التخصصات بسبب نقص التحقيقات على أرض الواقع ،وترتبط هذه الصعوبة بنظام التوجيه المطبق منذ سنوات الذي يرتكز أساسا على النتائج المدرسية وطاقة الإستقبال وبالتالي تقلص هذه المعايير من الخيارات الفردية ويمكن ربط هذه الصعوبة في ذلك بنقص التجانس في المنظومة التربوية والجامعية في مجملها وبعبارة أخرى لا يمكن تفسير زيارة عدد الطالبات في فرع ما كاختيار شخصي أو تغيير حقيقي للدهنيات بدافع إجتماعي ،ويبقى توزيع الطلبة حسب الفروع والتخصصات ،يدل على أن الأفكار المسبقة هي التي توجه الفتيات نحو فروع أكثر تكيّفا للخصائص النسوية (الفروع الثقافية والأدبية) التي عادة ماتتيح فرصا للعمل النسوي ذات الأجر الزهيد كالتعليم وأشغال الأمانات ،وتخصصات أخرى تفسح المجال للفروع التكنولوجية التي أقل مايقال عنها أنها حكرا على الذكور.هذا بالنسبة لواقع تعليم الطالبات في مرحلة التدرج. فما هي حالة مابعد التدرج

جدول يمثل توزيع الطلبة المسجلون في مرحلة مابعد التدرج لسنة 2003/2002حسب المستويات(8)

المستويات	العدد	النسبة %	العدد	النسبة%	حصة الطالبات%
شهادة ماجيستر	12,591	47,9	5,908	50,6	46,9
شهادة الدراسات الطبية المختصة	5,674	21,6	3,125	26,8	55,1

شهادة دكتوراه دولة	2,014	30,5	2 ,634	22,6	32,9
المجموع	26,279	100	11,667	100	44,4

إنتقل العددالإجمالي للطلبة المسجلين في مرحلة مابعد التدرج من 14,853 طالب إلى 26,279 طالب خلال الفترة الممتدة بين 2002/1990أي بمعدل زيادة سنوية قدرها 4,9%

وفي سنة 2002يتوزع هؤلاء الطلبة على ثلاث مستويات :دكتوراه دولة 30,5% شهادة الماجيستر 47,9% شهادة الدراسات الطبية المختصة 21,6 % وخلال هذه الفترة تضاعف عدد الطالبات المسجلات في مرحلة مابعد التدرج ب 2,8 مرة حيث إنتقل من 4,116 طالبة إلى 11,667 طالبة أي بنسبة 44% من إجمالي الطلبة المسجلين

وحسب المستويات ومقارنة بإجمالي المسجلين تتوزع الطالبات كمايلي :دكتوراه دولة 32,9% شهادة ماجيستر46,9 %شهادة الدراسات المختصة55,1%

وفي ختام تقييمنا للوضعية التعليمية للبنات نصل إلى أن المعطيات السابقة تبين أن الفتيات تنجحن أكثر من الذكورفي جميع مستويات وتخصصات التكوين مما يؤكد على إختفاء الإختصصات الموجهة للذكور أو الإناث ،حيث اقتحمت النساء جميع الميادين في مناصب العمل والتي كانت في الماضي حكرا على فئة الرجال إلاّ أن رغم هذه الوضعية المتطورة على المستوى الكمي والكيفي فإنها لاتعكس مكانتها ووضعيتها في سوق العمل. وقبل أن نغادر مجال التعليم والتمدرس علينا إلقاء نظرة أخرى عن واقع التكوين المهني بالنسبة للمرأة الجزائرية بما أنه يدخل هو الآخر في إطار تنميتها الاجتماعية وبالتالي الإقتصادية أيضا.

ثانيا:المرأة في التكوين المهني :من بين المهام الموكلة للقطاع العام والخاص للتكوين والتعليم المهنيين ضمان تكوينا أوليا للشباب،يسمح لهم بالحصول على منصب عمل وفق الطلب على سوق العمل ،ويضمن القطاع أنماطا مختلفة من التكوين :التعليم في المراكز،وعن طريق المهين وعن بعد وعن بعد ووفق نظام الدروس المسائية بخمس مستويات تأهلية (عون متخصص إلى غاية تقني سامي)ويتمتع جهاز التكوين (العمومي والخاص) ب1.253 مركزا تعليميا و 222 ملحقة والجدول التالي يوضح لنا بعض المعطيات عن هذا الواقع ا لتكويني للمرأة(9).

جدول يمثل تطور عدد المتمدرسين حسب نمط التكوين من 2003/1999م

نمط التكوين	1999		2003		معدل الزيادة %
	العدد	حصة الفتيات%	العدد	حصة الفتيات%	
التكوين في المراكز	146,844	100	171,043	100	3,9
الفتيات	77,62	52,8	89,805	52,5	3,8
التكوين عبر المهني	103,353	100	120,900	100	4
الفتيات	29,645	28,8	40,601	33,6	8,2
التكوين عن طريق الدروس المسائية	9,539	100	16,636	100	14,9
الفتيات	_	_	7,408	44,5	_
التكوين عن بعد	10,189	100	14,853	100	9,9

الفتيات	_	_	1,633	11,2	_
المجموع	296,625	100	323,432	100	2,2
الفتيات	107,107	39,7	139,477	42,6	6,5

فحسب إحصائيات وزارة التكوين المهني لسنة 2003 قدّر العمل الإجمالي للمتمرنين في المراكز التكوينية ب342,600 متمرن منهم 323,32متمرن في قطاع التكوين المهني

العمومي وإنتقلت حصة المتمرنات من 39,7 سنة 1999إلى 42, 6 سنة 2003 أي بزيادة قدرها 2,9 نقاط وخلال هذه الفترة تضاعف معدل الزيادة السنوي للمتمرنات(6,5%) 3مرات مقارنة بالزيادة في إجمالي عدد المتمرنين(2,2%)وحسب نمط التكوين لم بعرف عدد المتمرنات في المراكز تغيرا كبيرا في نسب المشاركة حيث قدرت هذه النسبة ب52,5 ستة 2003 مقابل 52,8 سنة 1999 في حين عرف التكوين عن طريق التمهين زيادة المتمرنات ،حيث إنتقلت النسبة من 28,8 سنة 1999 إلى 33,6سنة 2003 أي بزيادة قدرها 4,8 نقطة ورغم إرتفاع حصص التكوين الأخرى ،تُفضل الفتيات التكوين في المراكز ،فمن أصل 139,477 فتاة تزاولن تكوينا نجد أزيد من 89,800 تزاولن تكوينا في المراكز و40,600 فتاة تتلقى تكوينا عبر التمهين و7,408 تتلقى دروس مسائية و1,663فتاة في التكوين عن بعد.

أما إذا عرجنا الحديث عن نسب الحائزين على الشهادات فقد قدر عدد الحائزين على شهادة التكوين المهني لسنة 2003 ب 124,352 , 48% منهم إناث ومقارنة بإجمالي الحائزين على الشهادة يفوق عدد الإناث الذكور وتقدر عدد نسبة الحائزات على المستوى الثالث ب56,9 ، 70% في المستوى الرابع و 53% في المستوى الخامس ومن بين 59,718 فتاة حائزة على شهادة 73% منهن تزاولن تكوينا

في المراكز وتمتاز المر دودية الداخلية للتكوين ا لمهني بنسب عالية للتوقف عن الدراسة والإخفاق ،ففي سنة 2003 قدرت النسبة الإجمالية للترسب ب 18,2% بينما سجلت نسبة الإناث 13,9 %،وقد تم إحصاء 46,840 توقف عن الدراسة و6,318 إخفاق في امتحانات الشهادة النهائية وتمثل الفتيات نسبة 33% من التوقف عن الدراسة و41 من الإخفاق .

ثانيا: تقييم تطورالعمل النسوي في الجزائر

1-تقدير النساء القادرات على العمل:

للتقدير السليم ينبغي أخذ طلبات التشغيل التي تصدر عن السكان الذين بلغوا سن العمل من رجال ونساء والذين تتراوح أعمارهم بين 15 و59 سنة حيث وحسب الديوان الوطني للإحصائيات إرتفع عدد هذه الفئات من 11,478 مليون سنة 1987 إلى 19,815 مليون نسمة 2003 أي زيادة 8,337مليون نسمة ويكون ضغط طلبات التشغيل أكثر أهمية في المدن الكبرى (الجزائر- وهران-قسنطينة...) والمدن المتوسطة بفعل التوزيع الجغرافي للسكان القادرين على العمل حيث نجد 58,9% من القادرين على العمل في المناطق الحضرية و41,1% في المناطق الريفية وإلى غاية 2010 وحسب تقدير الديوان الوطني للإحصائيات فسيصل عدد الفئات من 15 إلى 59سنة إلى مايقارب 22,267 مليون نسمة أي زيادة مطلقة بالمقارنة مع سنة 2003ب 2,5 مليون نسمة وستمثل حصتها ضمن إجمالي السكان حوالي 64,4% والذي بهمنا هو معرفة تقدير النساء القادرات على العمل وهو ماسيوضحه الجدول التالي:

جدول يمثل تطور السكان الذين بلغوا سن العمل (1987-2003-2010)

	1987				2003				2010			
15-	5763	5715	11478	51,0	10,103	9,812	19,815	62,2	11,290	10,977	22,267	64,4

59 سنة												
الإجمالي	11573	10947	22520	100	16,086	15,761	31,848	100	17,490	17,060	34,550	100

2 – <u>تطور النساء العاملات ومميزاتهنّ</u>:لا نستطيع تتبع مساهمة المرأة في قوى العمل والذي هو مفتاح تنميتها إن لم نقف عند إستعراض أهم مميزات هذا التطور العملي النسوي وخصائصه والبداية يجب أن تكون من خلال معرفة درجة التطور بالمقارنة مع التشغيل الإجمالي وهو مايوضحه الجدول التالي:

<u>جدول يمثل</u> تطور التشغيل النسوي بالمقارنة مع التشغيل الإجمالي**(10)**

	1977	**1987**	**1991**	**2000**	**2001**	**2003**
إجمالي السكان المشتغلين	2,36,970	4,137,736	4,193,850	6،178,992	6,917,000	7,276,000
المشتغلين (نساء)	180,230	365,094	797,083	797,083	982,210	1,618,640
منهم العاملات بالمنزل	42,000	62,088	–	–	–	–

% لتشغيل النسوي ضمن التشغيل الإجمالي	7,7	8,8	12,4	12,9	14,2	14

إذن يتضح من خلال الجدول أنّ فئة الرجال تغطي أكبر نسبة من السكان المشتغلين ،وقد إنخفضت نسبتهم بوتيرة جد متباطئة خلال العشرية الأخيرة حيث إنتقلت حصتهم من 92,4 سنة 1977 إلى 86% سنة 2003 أي تراجع لفائدة النساء ب6،4 نقاط خلال 26 سنة وقد إرتفعت نسبة النساء المشتغلات سنويا بوتيرة 6,9% أي 1,5 مرة أكثر من النسبة الوطنية ورغم هذا التطور لاتمثل النساء سوى 14 %من إجمالي المشتغلين وإذا أردنا الدخول في التفاصيل أكثر حول هذه الفئة الشغيلة للنساء علينا التطرق لصفات وخصائص هذه الفئة والبداية مع السن وهو مايوضحه الجدول التالي:

جدول يمثل نسبة النشاط النسوي حسب فئات السن سنتي 1996_2003(%)(11)

فئة السن	1996	2003
19_16 سنة	9,7	3,5
24-20 سنة	20,6	13,9
29-25 سنة	19,2	21,6
34-30سنة	14,9	18,6
39-35سنة	10,7	17,6
44-40سنة	8,9	16,1

45-49 سنة	7,3	12,9
50-54 سنة	4,1	11,1
55-59 سنة	4,5	7,2
60 سنة وما أكثر	1,7	4,4

فحسب فئات السن ،فإن السن الأكثر بالنسبة لمنصب الشغل الأول في سنة 1996 إنحصر في فئة السن 20-24 سنة في حين ينحصر في فئة السن 25-29سنة لسنة 2003 .

كما تراجع النشاط الإجمالي لفئة السن من 16-19 سنة ب2,8 مرة في غضون سبع سنوات حيث إنتقل من 9,7% إلى 3,5%

ويفسّر هذا الإنخفاض بتمديد مدة تمدرس الفتيات وتراجع متوسط السن لدى الزواج .وتسجل السن من 20إلى 34سنة النسبة الأكثر إرتفاعا في سنتي 1996 و2003 فالمرأة المشتغلة تغادر عملها طوعيا إنطلاقا من سن 34 سنة ،وتنخفض نسبة النشاط تدريجيا لتصل مستواها الأدنى بالنسبة لفئة السن 60 سنة وما أكثر .بالتالي تشكل نسبة النشاط النسوي وظيفة متناقضة مع السن ،حيث كلما إرتفع السن ،كلما إنخفضت نسبة النشاط على عكس نسبة نشاط الذكور التي تشهد إستقرار ضمن فئة سن أوسع (من 20 إلى 59 سنة)

وإذا ما أردنا تحليل هذا التطور الإيجابي للنساء العاملات سوسيولوجيا فله أسباب وعوامل كثيرة منها التحسن الواضح في مستوى التعليم والتأهيل وتراجع متوسط سن الزواج وإنخفاض الإنجاب وبالتالي إنخفاض عبئ المسؤوليات العائلية هذا من جهة ومن جهة أخرى دفعت الحاجة الاقتصادية النساء إلى

دخول سوق العمل بحثا عن منصب شغل تتقاضى من خلاله أجر خاصة بعد تدهور القدرة الشرائية للأسر الذي زاد تفاقما بفعل الإنعكاسات الاجتماعية السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي الاقتصادي والدي زاد من توسع رقعة الفقر لتشمل فئات واسعة من المجتمع وهذا مادفع الأزواج والأولياء والإخوة الأزواج والأولياء والإخوة إلى تكوين نظرة جديدة إزاء عملها كوسيلة شريفة لتخفيف عبئ الفقر على عائلتها

ومن خلال الدراسة التي أجراها الدكتور مصطفى بوتفنوشت حول العائلة الجزائرية فقد توصل إلى أن المرأة تعمل بهدف تحسين ميزانية الأسرة وتحسين أوضاعها الشخصية ،حيث شكلت نسبة العاملات بهذالدافع أكبر نسبة من مجموع عينة البحث والتي قدرت ب(12)8, 28 ,% من اللواتي يساهمن بجزء من مرتبهنّ في ميزانية الأسرة . ونفس الحقيقة توصل إليها أحمد الخولي حيث يرى "توزيع الأدوار أصبحت تتسم بطابع ديمقراطي حيث تشارك المرأة في بعض الأدوار الأساسية من خلال إلتحاقها بالعمل ومساهمتها في توفير بعض الإحتياجات المادية للأسرة،حيث أصبح الزوجان يتقاسمان الأدوار إتجاه أبنائهم(13)

وهذا طبعا يعود للمكانة التي أصبحت المرأة تحظى بها في المجتمع الجزائري وهذا طبعا بفضل كفاءتها وفرض لذاتها في مختلف الجوانب.

3- التطور القطاعي للعمل النسوي:يلاحظ أنّ أكبر مقدمي مناصب العمل هم الإدارة والصناعة وبدرجة أقل قطاع الخدمات وقد شغلت قطاعات النشاط الأخرى كالتجارة والبناء والأشغال العمومية والفلاحة ،إلى غاية سنة 1996 عددا محدودا من اليد العاملة النسوية وهو مايبرزه الجدول التالي من خلال تحليل هيكلة التشغيل النسوي خلال الفترة 1977-2003

جدول يوضح هيكلة النساء المشتغلات حسب قطاع النشاط

قطاع النشاطات	1977	1982	1983	1984	1987	1989	1996	2003

الفلاحة	5,6	3,4	4,8	2,3	2,7	3,5	1,8	11
الصناعة	17,4	14,3	15,0	13,3	12,4	11,5	7,4	24،2
البناء والأشغال العمومية	2,1	1,5	2,3	3,5	3,4	3,0	1,9	1
التجارة	3,3	2,5	3,8	5,3	3,4	2,8	4،6	2،9
الخدمات	13,4	12,1	11,4	7,9	7,9	2,4	23	12،5
الإدارة	53,8	64,4	64,2	64,3	64,3	70,6	61،3	48،4
الإجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100

من خلال قراءتنا للجدول يظهر أن الإدارة كانت تشغل جوالي 54% من النساء في سنة 1977 وأكثر من 70% سنة 1989 ،ولا تمثل هذه النسبة سوى 48,4% سنة 2003 وهذا يعني أن النساء يعملن في قطاعات أخرى ويفسر ذلك بتقلص التوظيف في الوظيف العمومي ،ويظهر أن الصناعة كانت المشغل الثاني إلى غاية سنة 1989 .ونظرا للقيود التقنية والعضوية لاسيّما في القطاع العمومي أصبحت توظف عدد أقل من النساء .وقد تراجع عدد النساء المشتغلات في هذا القطاع تراجعا كبيرا ولم يعد يمثل سوى 7,4% سنة 1996 أي جوالي نصف العدد النسبي المتوسط للسنوات المنصرمة. وقد سجل في سنة 2003 إنعكاس في هذا التوجه فقد تضاعفت نسبة النساء المشتغلات في القطاع الصناعي وأصبحت تقدر ب 24,2 %

ونظرا لركود القطاع العمومي ،يفسر التطور الشديد لحصة النساء العاملات في الصناعة فقط بإنشاء مناصب شغل جديدة في القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي مثل وحدات تركيب إلكترونية وكهر ومنزلية وزراعية غذائية ووحدات خياطة عائلية أو أنّجزت في إطار الشراكة مع مستثمرين أجانب.

أما الحديث عن الفلاحة فقد سجلت أضعف حصص العمل النسوي لاسيّما من سنة 1984 1996وقد إحتلت الصف الثالث بنسبة 11% سنة 2003 ويعود هذا الإنجاز إلى نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ،ليبقى في الأخير قطاعي البناء والأشغال العمومية والتجارة أقل عددمن النساء.

ومنه يظهر أنّ نصيب العمل النسوي في الوظيف العمومي لا يستهان به مقارنة مع القطاعات الأخرى وهذا ماجعلنا نتفحص وبالأرقام واقع العمل النسوي في الوظيف العمومي فحسب المجلس الوطني

الإقتصادي والإجتماعي فقد بلغت تعدادات الموظفين والأعوان العموميين في سنة 2002 1,505,845 موظف وعامل عمومي بإرتفاع فدرب+14,99 %بالنسبة لسنة 1995 أي 26,400 موظفا إضافيا سنويا ،إنّ النسبة تقدر ب 44,9% موظفة لكل 100 ساكن وحسب الطبيعة القانونية لعلاقة العمل ،فإن توزيع تعدادات الوظيف العمومي يتمثل كمايلي: الموظفون المثبتون :1,279,138 (85%) العمال المتعاقدين:130612(8,6%) الأعوان المؤقتين: 96,097(6،4%) وتجدر الإشارة إلى أن القضاة لايحملون صفة موظف وذلك طبقا للمبدأ الدستوري المتمثل في فصل السلطات وكذا بالنسبة لتعدادات الجيش الدين لا يدخلون في عدد الموظفين العموميين ويمثل موظفي الإدارة

العمومية نسبة 26,3% من السكان الناشطين المشتغلين والذين تمت هيكلتهم في سنة 2002

وتجعل هذه النسبة الدولة في المرتبة الأولى من حيث عدد المستخدمين,

وبالعودة إلى موضوعنا ونصيبه من الوظيف العمومي فنجد قطاع الإدارة من أكبر القطاعات توفير للعمل بالنسبة للفئة النسوية فحسب نفس المصدر دائما فعدد النساء في الوظيف العمومي قد تميّز بارتفاع قدره +17,34% إذ أنه إنتقل من 343,031 عون في سنة 1995 إلى 402515 عون في سنة 2002م(14)

ويحتل قطاع التربية الوطنية المرتبة الأولى ب 192,894 عونا مما يمثل نسبة 18,9% وعليه تتمركز نسبة 80 %من الأعوان النساء على مستوى هذين القطاعين ب 38,9% (في قطاع التربية الوطنية)و(14% في قطاع الصحة) ويمكن لنا نحن أن نفسر هذا التمركز الهام بكون هذين القطاعين يسمحان للمرأة أن توفق بين واجباتها المهنية ومسؤولياتها العائلية ويتوزع باقي الموظفين من جنس النساء على النحو التالي:

الداخلية والجماعات المحلية:11% –التعليم العالي:5,3% –التكوين والتعليم المهني:2,3% –الإدارات الأخرى:14,6 % وتقوم الطريقة المعمول بها حاليا على مقاييس الكفاءة والإستحقاق ويبلغ عدد النساء الموظفات في الوظيف العمومي اللائي توقفن عن العمل 6613 عون مجموع 27261 عون أي بنسبة 24,3% وتعود أسباب التوقف عن العمل حسب إحصائيات المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي إلى التقاعد (46,8%) الإستقالات(42,2%) التسريح (6,4%) العزل(17,3%) الوفيات(5,3%) (15)

وحسب تحليلنا السوسيولوجي فقد تعود أسباب الإستقالات من الوظيف العمومي إلى التشغيل

في القطاع الإقتصادي الذي يوفر أجور أفضل وكذلك إلى أسباب عائلية كالزواج وتغيير الإقامة والتكفل بالأطفال ،أما إجراءات العزل الخاصة بالنساء تعود عامة إلى التخلي عن المنصب لأسباب عائلية.

ومنه نصل في الأخير إلا أن رغم الترقية النسبية للمرأة لاسيّما بفضل تحسين مستواها الدراسي ومبدأ المساواة في الدخول إلى سوق العمل الذي كرسته النصوص والقوانين ،فإن حجم العمل النسوي المسجل يبقى غير كاف بالنسبة لما كان ينتظر ورغم ماشاهدته من تحسن ،فإن مستوى نشاط النساء يبقى ضئيل بسبب عدم الأخذ في الحسبان أعمال القطاع غير الرسمي والزراعة وهذا مايؤكد أنّ مجال الدراسات لم يحظى باهتمام كبير من طرف السلطات العمومية والباحثين. ومن جهة أخرى، فإنّ السياسة الليبرالية ترمي إلى تقليص القدرة الإنتاجية للقطاع العمومي المستخدم الأول للنساء، بالإضافة إلى خصائص المجتمع الجزائري المختلفة عن باقي المجتمعات نلاحظ أنّ النساء العاملات منخفضة إذا ما أردنا المقارنة مع مختلف المجتمعات العربية التي هي الأخرى لا يمكن مقارنتها بالمجتمعات الغربية التي لاتظلّ فائقة النسبة فيما يخصّ عمل المرأة ،إلاّ أنّ المرأة العربية بصفة عامة والمرأة الجزائرية بصفة خاصة تظلّ تتحدى كل العوائق وتطمح دائما إلى مايسمى بعملية التحرير وخروجها للعمل يمثل جزء كبير من نجاح هذه العملية ،وفي هذا الشأن يرى ألشرابي هشام "تحرير المرأة إذا هي عملية إنعتاق شاملة تبدّل العلاقات الإجتماعية من جذورها وأنّها لايحدث قبول لفظي لحقوق المرأة بل هي حصيلة صراع طويل ،وبالتالي فإنّ تحرير المرأة في مجتمعنا جزء لا يتجزأ من عملية تحرير الرجل وتحرير المجتمع بكامله(16)

ومن جهة أخرى بينت دراسات عربية وحسب الدكتورة نوال السعداوي أنّ إشتغال المرأة لم

يؤثر في قيادة الرجل للأسرة ولم يحررها من القيود التقليدية بل أضاف إليها أعباء أخرى ومسؤوليات جديدة، حيث توصلت السعداوي في نتائجها "أنّ المرأة العاملة تستغل إقتصاديا من طرف الزوج والأسرة وتظلّ من دون نفوذ أو سلطة وإنما خاضعة تماما إلى سلطة الرجل **(17)** ورغم كل هذه المشاكل والضغوطات الإجتماعية فإنّ المرأة الجزائرية إستطاعت فرض وجودها في الميدان المهني منذ أزله فقد عملت منذ القديم في الحقول إلى جانب الأعمال المنزلية وشاركت في مقاومة المستعمرين منذ إحتلاله للجزائر ،وبرهنت على قدراتها في الكفاح خاصة أثناء الحرب التحريرية ،وبعد الإستقلال إقتحمت ميادين

العمل المختلفة وأصبح عملها ضرورة ملحة لتنمية المجتمع في مختلف المجالات ،وهذا قصد تغطية وإعادة بناء ماخريه المستعمر الفرنسي ،وإستطاعت فعلا القيام بهذا ،حيث منذ ذلك الحين لم تتوقف عن المساهمة في تنمية المجتمع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ،وهذا باقتحامها مختلف ميادين العمل ورغم وجود بعض العوائق ،إلا أنّها إستطاعت أن تكون الأستاذة ،الطبيبة ،المحامية، المهندسة ،،، وصولا للشرطية وبهذا أثبتت أنّه لا فرق بينها وبين أخيها الرجل في مزاولة مختلف الأنشطة الإقتصادية .

وهو ما يوضحه وجود المرأة تقريبا في جميع القطاعات المهنية الممارسة من طرف الرجل

وتتمتع المرأة العاملة بنفس الإمتيازات الخاصة بالرجال في الوظيف العمومي والتي يكرسها تشريع العمل إلاّ أنّه ورغم كل هذه المعطيات فالسؤال يبقى مطروح حول محدودية العمل النسوي في الجزائر.

قائمة المراجع:

(1)-أحمد،حفصة. أصول تربية المرأة المسلمة المعاصرة ،مؤسسة الرسالة،ط1،بيروت،2001 ،ص286

2)Gordon,David.The Passing of French Algeria, Oxford, University press, London, 1966, P50

(3)- أحمد ،حفصة،مرجع سابق،ص287

(4)- Benatia, Farouk. Le Travail féminin en Algérie, Send, Alger, 1970, P91

(5) احصائات وزارة التربية الوطنية

(6)- احصائات وزارة التربية الوطنية

(7) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للسنة الجامعية 2003/2002

(8)- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للسنة الجامعية 2003/2002

(9)الأرقام الإحصائية 1999و2003 وزارة التكوين المهني

-

(10) إحصائيات حول النشاط والتشعيل والبطالة مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات

(11)-التحقيق حول التشغيل والمداخيل 2003 /الديوان الوطني للإحصائيات

(12) -Boutefnouchet ,Mostefa.La famille algérienne, Evoulution et caractéristiques récentes : Send ;2 ème édition, Alger, 1982, p38.

(13) الخولي أحمد،حسن. دراسات في علم الإجتماع العائلي،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1991 ص 97

(14) المجلس الوطني الاقتصادي

(15)–المجلس الوطني الاقتصادي

(16)الشرابي،هشام دراسة المجتمع العربي: دار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت،ص90

(17) السعداوي،نوال الوجه العاري للمرأة العربية:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط2،بيروت 1982،ص129